الجمهورية التونسية

المخطط التنموي 2023-2025

3 جانفي 2023

محتوى العرض

- الإطار العام
- مسار إعداد المخطط التنموي 2023-2025
- تقييم نتائج الفترة 2016-2022
- التحوّلات العالمية الكبرى
- خيارات رؤية تونس 2035
- المحاور الاستراتيجية لمنوال تنموي بديل
- مقترحات الجهات والوزارات
- الاستثمارات العمومية للمخطط 2023-2025
- الأهداف الكمية

الإطار العام

الإطار العام

تزامن إشكاليات غير مسبوقة

- تتالي الأزمات وتذبذب الأسعار العالمية للمواد الأساسية.
- تراجع النمو الكامن.
- اختلال التوازنات المالية.
- هشاشة الوضع الاجتماعي وتوسّع رقعة الفقر.
- موارد طبيعية مهدّدة بالاستنزاف.
- تفاقم ظاهرة الهجرة الداخلية وهجرة الكفاءات نحو الخارج والهجرة غير النظامية.

رهانات كبرى للمرحلة

- تقوية قدرة الاقتصاد على الصمود ومجابهة التغيرات والتحولات المتسارعة.
- تكريس الادماج الاجتماعي والمالي كرافد للتنمية المستدامة.
- استعادة ثقة الفاعلين الاقتصاديين بتوفير مناخ اعمال يحفّز المبادرة والتجديد
- توفير مواطن الشغل اللائق والإحاطة بالفئات الهشة وضعيفة الدخل.
- تعزيز الانتقال الرقمي والطاقي والتأقلم مع التغيرات المناخية.
- تملّك الإصلاحات واعتماد حوكمة جديدة لتسريع تنفيذ السياسات والبرامج وإضفاء مزيد من النجاعة.

أولويات الفترة القادمة

- التسريع في تنفيذ مكوّنات البرنامج الوطني للإصلاحات.
- النهوض بالاستثمار الخاص وتسريع تنفيذ المشاريع العمومية والخاصة.
- تشجيع الأنشطة الواعدة والمجدّدة ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع.
- تحسين فاعلية البرامج الاجتماعية الداعمة للإنصاف والعدالة.
- تكريس التمكين الاقتصادي لفائدة الفئات الهشة وذات الدخل الضعيف.
- اعتماد حوكمة اقتصادية ومالية تعزز الصلابة والاستدامة.

مسار إعداد المخطط التنموي 2023-2025

الإطار العام لمخطط التنمية 2023-2025

مقاربة شاملة ومتكاملة

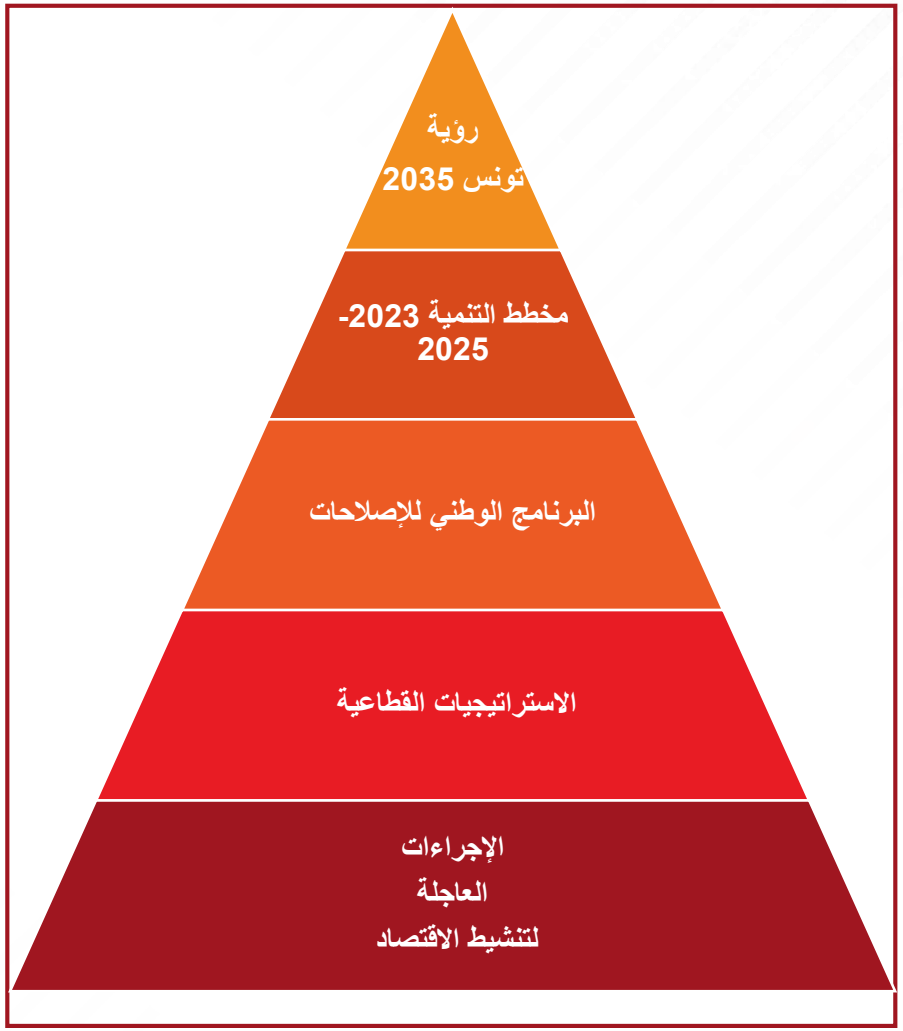

آفاق التنفيذ

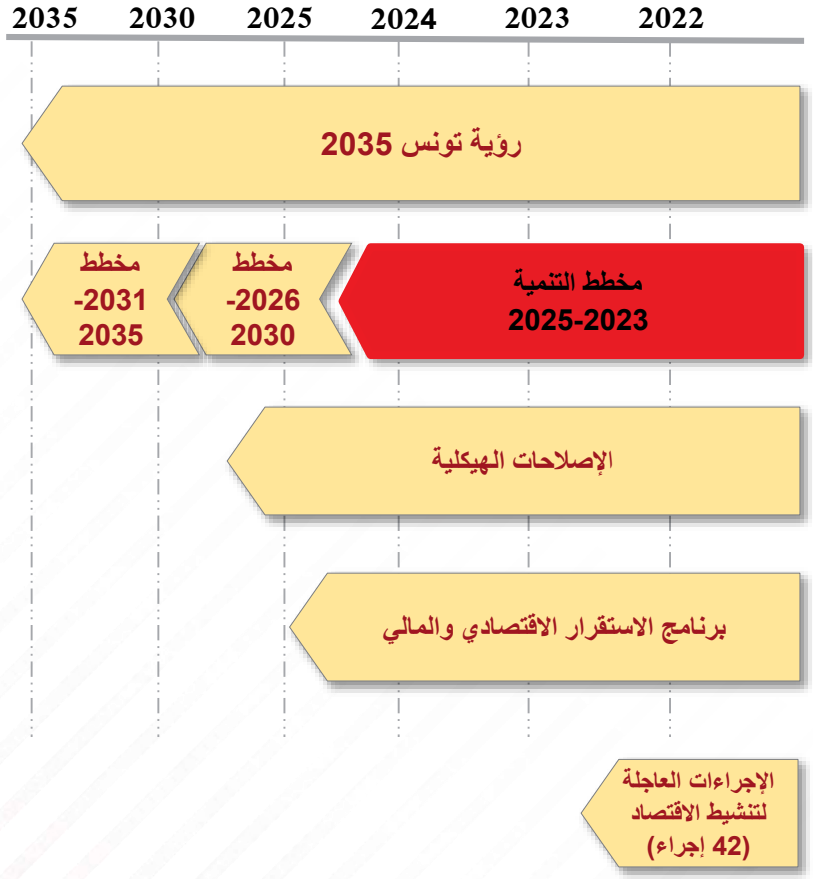

مسار إعداد المخطط التنموي 2023-2025

الإعلان الرسمي عن انطلاق إعداد المخطط 2023 – 2025

- **على المستوى المركزي**
  (8 فيفري 2022)
- **على المستوى الجهوي**
  - **ولايات الشمال الغربي والوسط الغربي**
    (9 فيفري 2022)
  - **ولايات الجنوب**
    (11 فيفري 2022)
  - **ولايات الشمال الشرقي والوسط الشرقي**
    (12 فيفري 2022)

الجمهورية التونسية

مسار إعداد المخطط التنموي 2023-2025

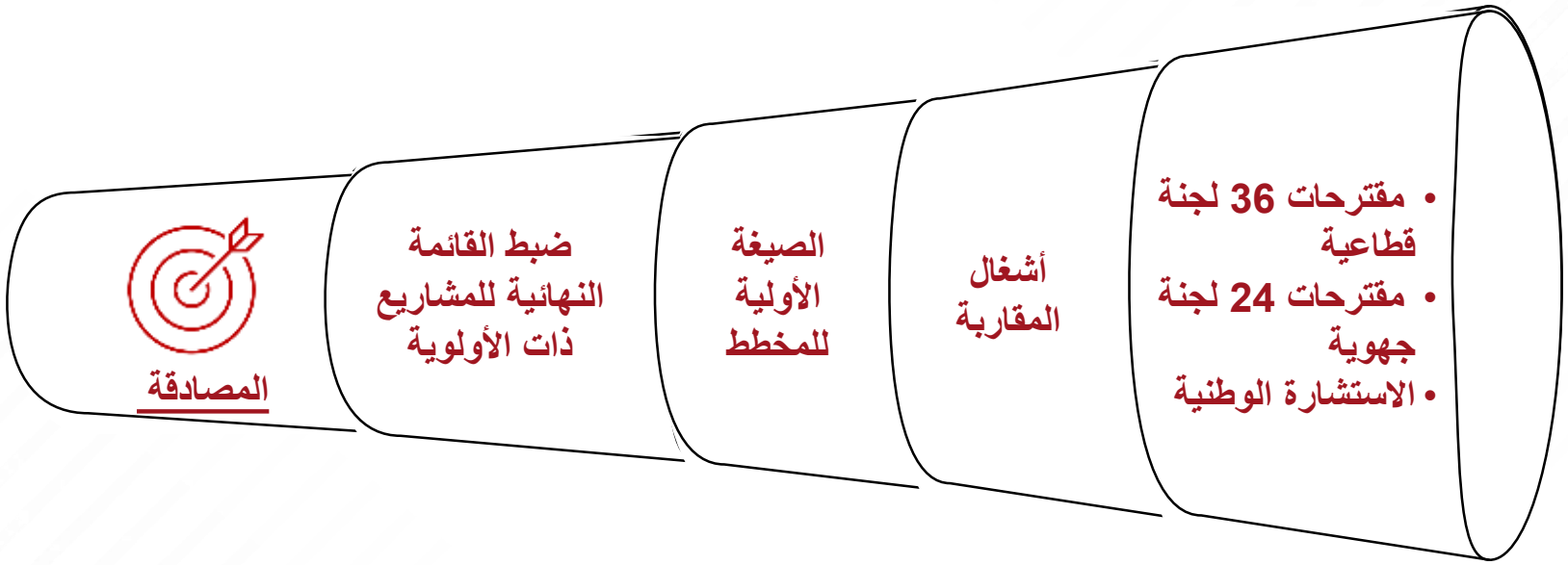

رزنامة الأشغال

أبرز المشاركين

24 لجنة جهوية : 11770 مشاركة

- 100% : الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري
- 71% : الاتحاد العام التونسي للشغل
- 96% : الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية
- 33% : منظمة كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية CONECT

36 لجنة قطاعية : 8757 مشاركة

- الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية : 21 لجنة.
- شارك الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري : 9 لجان.
- منظمة الكنفدرالية التونسية للمؤسسات المواطنة : 7 لجان.
- الاتحاد العام التونسي للشغل : 5 لجان.
- المنظمات الاممية المتواجدة في تونس : 6 لجان.

33 % نساء

الاستشارة الوطنية

المجال الاجتماعي

المجال الاقتصادي

مجال التنمية المستدامة

مجال التربية والتعليم

تقييم نتائج الفترة 2016-2022

تقييم نتائج الفترة 2016-2022 (2/1)

نسب نموّ ضعيفة

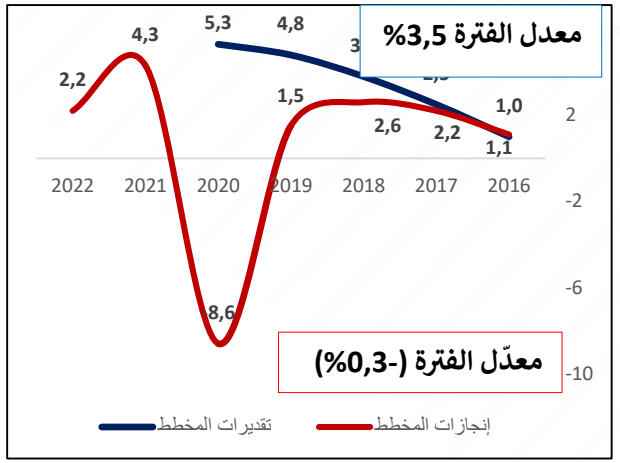

تباطؤ نسق الاستثمار بعنصرية الخاص والعام

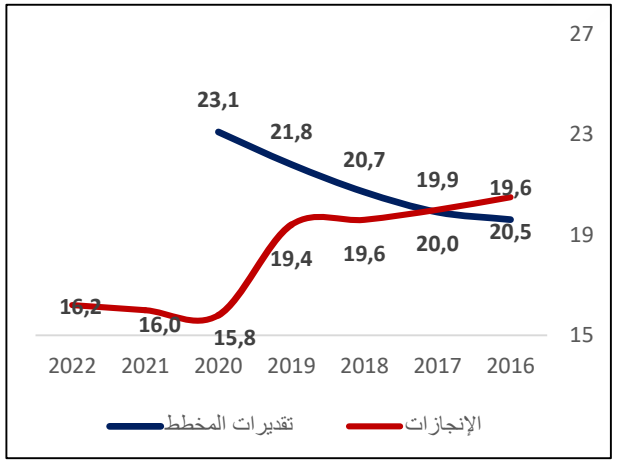

انخفاض ملحوظ لنسب الادخار

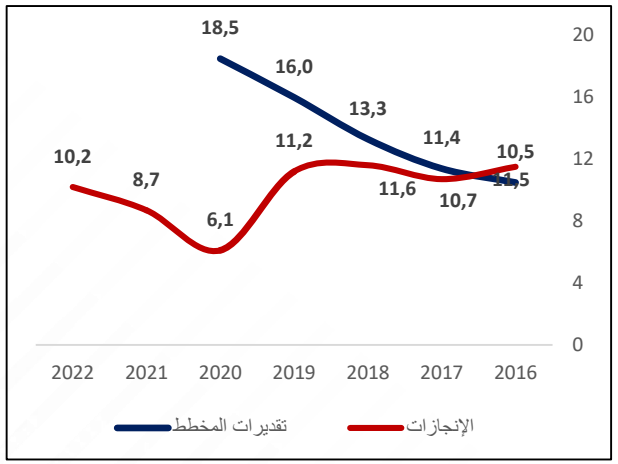

توسع عجز الميزانية خاصة خلال السنوات الثلاث الأخيرة

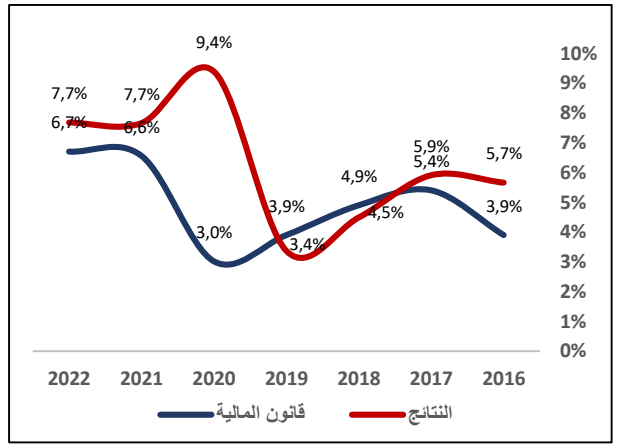

تذبذب العجز الجاري بسبب ارتفاع الواردات

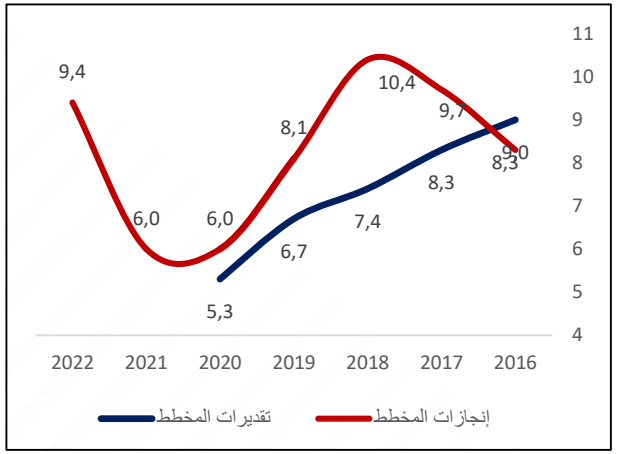

ارتفاع نسب التضخم

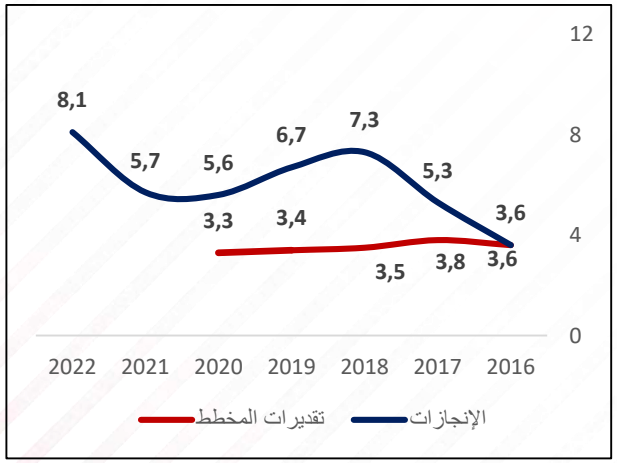

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط والمعهد الوطني للإحصاء

تقييم نتائج الفترة 2016-2022 (2/2)

مؤشر التنمية الجهوية

مؤشر تنمية جهوية متفاوت بين الجهات الساحلية والداخلية

انخفض المعدل الوطني لمؤشر التنمية الجهوية إلى حدود 0.462 سنة 2021 مقابل 0,502 سنة 2015.
وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتسنى تحقيق الهدف المتعلق بتقليص الفارق بين أعلى وأدنى مؤشر للتنمية الجهوية بنسبة 30% الذي تم تحديده في إطار المخطط 2016-2020 حيث لم يتم تحقيق سوى نسبة 3%.

السياسات الاجتماعية

قرابة 1 شخص من أصل 5 أشخاص يعيش تحت خط الفقر

قدرت نسبة الفقر بحوالي 20% سنة 2022 ونسبة الفقر المدقع بنحو 3,4% مقابل على التوالي 15,2% و2.9% سنة 2015.
وتجدر الإشارة إلى أهمية تداعيات جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية على الهشاشة الاجتماعية والفقر بصفة عامة.

مؤشر رأس المال البشري

بلوغ مؤمل الحياة 75,61 سنة الى حدود 5 سنوات

استقر مؤشر رأس المال البشري في حدود 0.52 سنة 2020 مقابل 0,56 على مستوى البلدان ذات الدخل المتوسط-المرتفع.
إلاّ ان هذا المؤشر يبقى دون المأمول بالمقارنة مع الأهداف المرسومة الرامية الى بلوغ مستوى البلدان ذات الدخل المرتفع (0.7) نتيجة للتراجع المسجل في مجال جودة التعلم المرتبطة بنجاعة البرامج التعليمية.

التقييم الرباعي (SWOT)

نقاط القوة

- تحسن الوضع الأمني وانفراج الوضع الوبائي.
- توفر رأس مال بشري ذو كفاءة عالية.
- ترتيب إيجابي لتونس في تصنيف الكفاءات وخريجي الجامعات التونسية والتجديد.
- الإيفاء بالتعهدات المالية الدولية.
- بلورة برنامج وطني للإصلاحات ساهم في التوصل إلى اتفاق خبراء مع صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2022.

نقاط الضعف

- استفحال ظاهرة التجارة الموازية والاقتصاد الريعي.
- تفشي الفساد.
- ضعف المحتوى التشغيلي للنمو.
- ارتفاع لبطالة حاملي الشهادات العليا.
- ضعف مساهمة القطاع الخاص في المجهود التنموي مع تراجع مؤشرات مناخ الأعمال.
- توسع غير مسبوق للعجز التجاري.
- اشتداد الضغوط على المالية العمومية وارتفاع نسبة التداين العمومي.
- ارتفاع معدّلات التضخم.
- محدودية وضعف نجاعة السياسات الاجتماعية.
- تواصل التفاوت التنموي بين الجهات
- تدهور الوضع البيئي.

التقييم الرباعي (SWOT)

الفرص

- توجه عدد من الشركات العالمية الكبرى لإعادة توطين بعض استثماراتها في عدد من الأنشطة الحيوية.
- ضبط الاستراتيجية الوطنية لإصلاح لمناخ الأعمال والتجديد
- توفّر أرضية جاذبة للاستثمار في الطاقات المتجددة وتثمين النفايات والاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق خاصة في إطار الشراكة بين القطاعين الخاص والعام.
- توفر قدرات وطنية للبحث العلمي والتطوير والابتكار
- فرص واعدة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي بعلاقة مع مشروع ميناء المياه العميقة والمنطقة الاقتصادية بالنفيضة

المخاطر

- احتداد التوترات الجيوستراتيجية على المستوى العالمي والإقليمي مع استمرار الأزمة الروسية الأكرانية.
- تباطئ النمو العالمي وخاصة في منطقة الأورو.
- التأخر في تنفيذ الإصلاحات وتزايد الضغوط على التوازنات الجملية.
- اختلال الأمن الغذائي والأمن الطاقي.
- ارتفاع تكلفة التمويل الخارجي وتدهور الترقيم السيادي.
- اشتداد الضغوط على المدخرات من العملة وتراجع سعر صرف الدينار.
- احتداد الآثار السلبية للتغيرات المناخية
- التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للتحولات الديمغرافية

التحولات العالمية الكبرى

التحولات العالمية الكبرى

- تفاقم التوتر الجيوستراتيجي وعدم الاستقرار الإقليمي
- بروز تحالفات سياسية جديدة
- التأثيرات العميقة للحرب الروسية الأوكرانية على الخارطة السياسية

+ ازدياد الاهتمام بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات الأجنبية
- تزايد ظاهرة الهجرة غير النظامية وهجرة الأدمغة

+ توافق وتعهدات دولية هامة حول التصدي لتغيرات المناخ
- عدم التزام عديد الأطراف بتعهداتها المالية لمساعدة الدول النامية
- زيادة حدة الكوارث والاشكاليات المترتبة عن التغيرات المناخية
- إقرار اعتماد معايير بيئية قد تحد من صادرات الدول النامية.

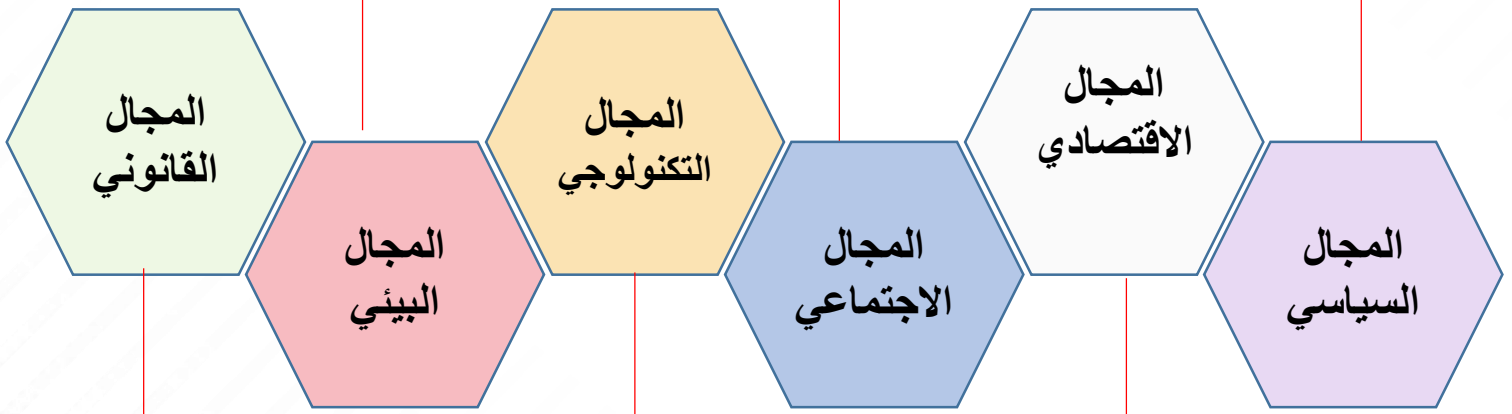

+ بروز جغرافيا جديدة للنمو العالمي
+تزايد التنافس الدولي للتموقع في الفضاء الافريقي
+ تنامي الفرص الاستثمارية ضمن سلاسل القيمة
- بروز سياسات حمائية وتفاقم النزاعات التجارية.

+ تسارع نسق الابتكار وتطوير التكنولوجيات
+ توسع مجالات التعاون العلمي الثنائي والإقليمي
- صعوبة نقل التكنولوجيا واحتدام المنافسة
- اتساع الفجوة الرقمية والتكنولوجية

- تعدد وتشعب الاتفاقيات الدولية مقابل نقص خبرات الدول النامية
- تعطل عديد مسارات التفاوض الدولي (المناخ، توسع التحرير التجاري,,,)

خيارات رؤية تونس 2035

خيارات رؤية تونس 2035: منوال تنموي جديد

اقتصاد تنافسي
ومتنوع داعم
للمبادرة الخاصة

الاقتصاد الأخضر
والتغيرات المناخية

اقتصاد المعرفة
محرك للابتكار
والتجديد

منوال تنموي جديد يرتكز على
التجديد والإدماج والاستدامة

العدالة الاجتماعية
أساس التماسك
الاجتماعي

تنمية جهوية عادلة
وتهيئة ترابية دامجة

رأس المال البشري
قوام التنمية الشاملة

المحاور الاستراتيجية الكبرى لمنوال تنمية جديد

رأس المال البشري قوام التنمية المستدامة والشاملة (3800 م د)

تعليم وتكوين جيد للجميع

- ضمان تكافؤ الفرص
- التصدي للفشل والانقطاع المدرسي
- تعميم التعليم المبكر
- الرفع من جودة التعليم
- رقمنة التعليم والتكوين

التمكين الاقتصادي والاجتماعي

- أسرة متماسكة
- امرأة رائدة
- أطفال وشباب فاعلون ومشاركون

بحث علمي في خدمة الاقتصاد

- منظومة بحث وتجديد ناجعة ومنفتحة
- بحث علمي يستجيب للأولويات الوطنية

ترسيخ قيم المواطنة

- ثقافة مبدعة تحترم الاختلاف
- دعم مشاركة الأطفال والشباب والنساء وكبار السن في الشأن العام
- نشر ممارسة الرياضة والأنشطة البدنية ودعم رياضة الإمتياز

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة

القطاع العمومي

- إرساء بنية أساسية ملائمة
- توفير موارد بشرية كفأه
- وضع مناهج وبرامج تكوينية وتعليمية حديثة.
- إرساء منظومة تشريعية مواكبة للتطورات.

القطاع الخاص

- الاستثمار في المعرفة والثقافة والبحث العلمي.
- بعث أقطاب تعليمية ذات إشعاع إقليمي ودولي .
- دعم الصناعات الثقافية والإبداعية
- دعم الاستثمار في مجالات الطفولة والشباب والرياضة

اقتصاد المعرفة محرك للابتكار والتجديد (1800م د) (2/1)

فتح الآفاق للمهارات والكفاءات عبر تعزيز منظومات البحث والتطوير والتجديد ودعم المؤسسات الناشئة

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة

التحول الرقمي

الارتقاء بالقيمة المضافة والمحتوى التكنولوجي

تصميم سياسات قطاعية مناسبة لمواكبة تطور الاقتصاد الرقمي

- التركيز على الأنشطة الواعدة والمجدّدة وذات المضمون المعرفي المرتفع وتسريع نسق إحداث المؤسسات الناشئة
- تعزيز التأهيل المعرفي والتكنولوجي للنسيج الاقتصادي في إطار برامج التأهيل وإعادة هيكلة المؤسسات القائمة
- رقمنة الخدمات العمومية ووضعها على الخط لفائدة المؤسسات والأفراد

تطوير الكفاءات وتنمية المهارات

- النهوض بالمهارات وكفاءات الموارد البشرية
- تكثيف الجهد لتحقيق الإدماج الرقمي

القطاع العمومي

- دعم الاستثمار في البنية التكنولوجية والاتصالات ومنظومة البحث العلمي والتطوير وتفعيل الأقطاب التكنولوجية
- رقمنة الإدارة وتبسيط الإجراءات الإدارية
- وضع خطة عمل لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبرني وحماية المعطيات
- تجسيم مخرجات جلسات التجديد والابتكار

القطاع الخاص

- تمكين المؤسسات الناشئة التونسية من النجاح إقليمياً وعالمياً.
- جعل تونس رائدة في مجال التجديد
- مواصلة الشراكة مع القطاع العام في تنفيذ مخرجات جلسات التجديد والابتكار وإنجاز المشاريع المقترحة
- تلبية حاجيات المشتري العمومي المتعلقة بتخصيص نسبة 10% من الشراءات المجددة وفقا لما أتاحه المرسوم 68 لسنة 2022

اقتصاد المعرفة محرك للابتكار والتجديد (2/2)

خارطة طريق وطنية لتطوير التجديد واقتصاد المعرفة 2025-2023

126 مشاريع قطاعية في الابتكار والتجديد	**اكثر من 100** اجراء قطاعي	**25** اجراء لتطويرمناخ الابتكار
20 ≈ التدابير المتعلقة بـ Start-up Act 2	مقترح لإطار حوكمة للابتكار	**36** تدابير مشتركة مع مسار تطوير مناخ الأعمال

أبرز المشاركين

- لجان عمل مشتركة بين القطاعين العام والخاص - البحث والتطوير - المجتمع المدني +150 مشاركًا
- مشاركة إقليمية قوية: القيروان ، سليانة ، جندوبة ، صفاقس ، توزر ، سوسة ، نابل

اقتصاد تنافسي ومتنوع داعم للمبادرة الخاصة (10700 م د) (3/1)

تعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود وتحسين التنافسية وتوظيف الميزات التفاضلية

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة

- اعتماد سياسات قطاعية متجدّدة
- دعم القدرة التنافسية خيار استراتيجي
- تنويع الأسواق الخارجية ودعم التصدير
- دفع الاستثمار الخاص
- منظومة متكاملة لتمويل التنمية

اعتماد سياسات قطاعية متجددة ودعم القدرة التنافسية

- الانطلاق في تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية الجديدة (الصناعة، الفلاحة، السياحة).
- إمضاء وتفعيل مواثيق للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

النهوض بالقطاعات الواعدة

- تحسين نجاعة منظومات الإنتاج والارتقاء في سلاسل القيمة العالمية وتطوير العناقيد الاقتصادية للقطاعات ذات القدرة التصديرية العالية.
- استهداف تموقع أفضل في الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية.
- تنويع الأسواق الخارجية ودعم التصدير
- تحسين تنافسية المنتوج التصديري.
- تنويع الأسواق الخارجية وتشجيع التوجه نحو الأسواق الافريقية.
- تفعيل الديبلوماسية الاقتصادية.

القطاع العمومي

- اعتماد حوكمة ناجعة للاستراتيجيات القطاعية.
- تأمين مواكبة السياسات القطاعية للتغيرات الجديدة (معايير بيئية، معايير صحية، ...).
- تيسير نفاذ المؤسسات الناشئة إلى السوق.
- تطوير منظومة دعم التصدير.
- تحسين نجاعة الخدمات اللوجستية والنقل.

القطاع الخاص

- دفع الاستثمار في القطاعات الواعدة
- استقطاب رواد الأعمال والشركات الإفريقية ومنطقة البحر الأبيض المتوسط للانتصاب في تونس ودعم الشراكات
- دعم تصدير الخدمات الصحية.
- حث القطاع البنكي على مزيد إقراض المؤسسات الصغرى والمتوسطة

اقتصاد تنافسي ومتنوع داعم للمبادرة الخاصة (3/2)

مناخ أعمال ملائم للاستثمار وإطار ترتيبي ومؤسساتي متناغم ومحفز قادر على خلق فرص عمل ذات قيمة مضافة عالية

- **بعث المشروع والمبادرة الخاصة:** الاستغلال الأمثل للمخزون العقاري وتسهيل إجراءات نقل الملكية الموجهة للمستثمرين، ...
- **الحصول على التمويل والحوافز:** تكريس مبدأ حرية الاستثمار، حذف التراخيص الإدارية وتراخيص تعاطي الأنشطة الاقتصادية، ...
- **تسيير المؤسسة :**تبسيط إجراءات التبادل التجاري عبر الحدود، نجاعة الخدمات اللوجستية،...
- **استقرار المنظومة القانونية والترتيبية:** تبسيط منظومة الصفقات العمومية وتعزيز مبادئ المساواة والشفافية، ...

اقتصاد تنافسي ومتنوع داعم للمبادرة الخاصة (3/3)

الاستراتيجية الوطنية لتحسين مناخ الاعمال 2023-2025

187 اجراء تتوزع على 12 محور (مجلس وزراء 27 ديسمبر 2022)

بعث المؤسسات وريادة الأعمال	الملكية العقارية	خدمات السلطة المحلية وربطها بالمرافق العامة	حرية الاستثمار	الخدمات المالية	القابلية للتوظيف
12	7	8	7	15	16
1 / 11 / -	3 / 2 / 2	3 / 3 / 2	1 / 6 / -	2 / 11 / 2	3 / 10 / 3

التجارة الخارجية والخدمات اللوجستية	الصفقات العمومية	الضرائب والحوافز	قانون الصرف	حل النزاعات	أفقية
34	20	15	32	10	9
3 / 19 / 12	- / 18 / 2	7 / 6 / 2	2 / 25 / 5	- / 6 / 4	- / 8 / 1

- عدد المشاركين: +175 مشاركًا من القطاعين العام والخاص (UTICA، CONECT، IACE، CJD، CCM...)
- الدفعة الاولى : 03/31/2022
- الدفعة الثانية و الثالثة: 17-18 و 23-24 نوفمبر 2022

2022	2023	2024-2025

الاقتصاد الأخضر والتغيرات المناخية (6700 م د)

تسريع الانتقال الطاقي والتأقلم مع المتغيرات المناخية والمحافظة على استدامة البيئة

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة

ضمان الأمن المائي

التأقلم مع التغيرات المناخية

الحد من التلوث وحماية البيئة ودعم الاقتصاد الدائري

ضمان الأمن المائي

- مواصلة تعبئة الموارد المائية السطحية لبلوغ نسبة تعبئة بـ 95 %
- دعم طاقة خزن السدود وحمايتها من الترسبات
- تحويل فائض المياه اثناء فترات الذروة الى الجهات المُعطشة
- تدعيم استعمال الموارد المائية غير التقليدية وتحلية مياه البحر

التأقلم مع التغيرات المناخية

- الرفع من قدرة الفئات الهشة وخاصة الفقراء والنساء بالوسط الريفي على التأقلم مع التغيرات المناخية وتوفير مختلف اشكال الدعم
- الرفع من نجاعة التخطيط العمراني ووضع مخططات للحماية من الفيضانات للتجمعات السكنية

الحد من التلوث وحماية البيئة ودعم الاقتصاد الدائري

- اعتماد الطاقات النظيفة كخيار استراتيجي
- تثمين النفايات المنزلية والصناعية وفواضل البناء ودعم الاقتصاد الدائري
- الارتقاء بمؤشر النجاعة البيئية لتصبح تونس في مصاف الدول ذات النجاعة البيئية المرتفعة

القطاع العمومي

- تطوير حوكمة تشاركية لقطاع المياه.
- تكثيف استعمال التقنيات المقتصدة للماء وربط الامتيازات والحوافز المالية باعتماد هذه التقنيات
- تسريع نسق تنفيذ المشاريع العمومية في مجالات المياه والبيئة والطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية.

القطاع الخاص

- تطوير انتاج الهدروجين الأخضر والطاقة الشمسية
- دعم المؤسسات الصناعية لتطوير قدرتها على مجابهة التغيرات من خلال اعتماد الاقتصاد الدائري
- إنجاز مشاريع في مجال التصرف في النفايات الصناعية

العدالة الاجتماعية أساس التماسك الاجتماعي (1300 م د)

تحقيق العدالة الاجتماعية بتقليص الفوارق وتكريس الادماج الاجتماعي

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة

حماية اجتماعية شاملة تكرس الإدماج وتضمن مبدأ تكافؤ الفرص

- إرساء منوال جديد للعلاقات الشغلية
- الحفاظ على ديمومة أنظمة الضمان الاجتماعي والحرص على رقمنتها
- النهوض بالفئات الفقيرة والعمل على ادماجها في سوق الشغل
- النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة على المستوى التشريعي والادماجي
- دعم محو الأمية وتعليم الكبار

تغطية صحية شاملة تكرس مبدأ الحق في الصحة للجميع

- دعم الوقاية والنهوض بالصحة
- ادماج الصحة في كل السياسات القطاعية
- تحسين جودة الخدمات الصحية وتوسيع نظام التغطية الصحية
- تطوير قطاع الأدوية والصيدلة
- دعم قيادة وحوكمة المنظومة الصحية

القطاع العمومي

- رقمنة الخدمات الصحية ودعم الطب عن بعد.
- تعزيز البحث والتجديد في المجال الصحي
- دعم الوقاية لاسيما التصدي للأمراض غير السارية والمزمنة
- النهوض بالفئات الضعيفة ودعم برامج الادماج والتمكين الاقتصادي
- النهوض بذوي الإعاقة وادماجهم الاقتصادي
- تحسين التغطية الاجتماعية لا سيما عبر ادماج القطاع غير المنظم تحت مظلة التغطية الاجتماعية
- تكريس الحوار الاجتماعي ودعم السلم الاجتماعية

القطاع الخاص

- تطوير الصناعة الدوائية الجنيسة
- تعزيز مساهمة القطاع الخاص في التغطية الاجتماعية
- تطوير دور المسؤولية المجتمعية للمؤسسات
- مزيد الانفتاح على الجامعة ومخابر البحث والتجديد
- توفير التمويل المتناهي الصغر

تنمية جهوية عادلة وتهيئة ترابية دامجة (3000 م د)

تكثيف مجهود التنمية بالجهات الداخلية من أجل تقليص الفوارق

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة

جهات تساهم في صياغة أولوياتها في إطار اللامركزية

تهيئة ترابية ناجعة

دعم اللامركزية

- استكمال الاطار المؤسساتي للاامركزية.
- إرساء نظام إحصائي جهوي
- إرساء عقود برامج بين السلطة المركزية والسلط الجهوية والمحلية

مناطق حضرية وريفية متكاملة وتراث طبيعي

- تحقيق مبدأ التكامل والتضامن بين مختلف الجهات والتوظيف الأمثل لثروات كل جهة
- ضمان توزيع منصف للأنشطة الاقتصادية بالجهات
- وضع استراتيجية جديدة للتهيئة والتنمية الترابية

دعم جاذبية الجهات للاستثمار وتعزيز قدراتها التنافسية

- تطوير المنظومة الاقتصادية للجهات وفق القدرات والثروات الطبيعية المتوفرة والميزات التفاضلية
- إعداد خارطة جهوية للمنظومات الاقتصادية
- دفع التنمية بالشريط الحدودي
- تعصير البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية

القطاع العمومي

- تحسين وتجديد البنية التحتية بالجهات الداخلية.
- تحسين الاطار الحياتي وتعزيز جاذبية الجهات.
- رصد الاعتمادات الضرورية لبرامج التنمية الجهوية وتفعيل دور هياكل التنمية بالجهات.
- مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية

القطاع الخاص

- استغلال فرص الاستثمار في الجهات الداخلية وتثمين سلال القيمة والثروات المحلية.
- خلق أقطاب جهوية لتثمين الثروات والميزات التفاضلية وتعزيزها بالاستثمارات ذات العلاقة (الشبكات العنقودية)

إصلاحات داعمة للنمو على المدى المتوسط

القطاع العمومي والحوكمة والرقمنة رافعات في خدمة الاقتصاد

تحديث ورقمنة الوظيفة العمومية

- مراجعة النظام الأساسي للوظيفة العمومية.
- اعتماد إطار جديد محفز للوظائف العليا
- دعم برنامج الحراك الوظيفي
- إقرار العمل عن بعد
- إرساء التصرف التقديري في الوظائف والمهن
- تطوير منظومة المعلومات للموارد البشرية
- برنامج المغادرة الاختيارية
- إعادة هندسة الإجراءات العمومية وتوجيهها نحو خدمة المواطن

مؤسسات عمومية تنافسية

- بلورة رؤية استراتيجية لدور الدولة للمؤسسات العمومية.
- ضبط قائمة المؤسسات العمومية الناشطة في القطاعات الاستراتيجية.
- إعداد برنامج إعادة هيكلة المؤسسات العمومية

تعزيز الحوكمة

- ترسيخ مقومات الحوكمة الرشيدة.
- تفعيل الأطر المؤسساتية وفقا للاختصاصات في مجالات الرقابة والتعديل والاستشارة.
- حوكمة المنشآت والمؤسسات العمومية.
- تدعيم وتطوير دور خلايا الحوكمة بالهياكل العمومية.

الرقمنة

- وضع الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي
- إنجاز مشروع الهوية الرقمية
- اعتماد مجلة الرقمنة.
- وضع استراتيجية للحوسبة السحابية الوطنية.
- تعميم الختم الالكتروني المرئي بالوثائق الإدارية

الاستثمارات العمومية
للمخطط التنموي 2023-2025

حجم الاستثمارات العمومية للمخطط 2023-2025

وتم تقدير حجم الاستثمارات العمومية للفترة 2023-2025 بالاعتماد على العناصر التالية:

- إعطاء دفع جديد للاستثمار العمومي باعتباره المحرك الأساسي للتنمية بالجهات الداخلية والمحفز للاستثمار الخاص والرافعة لتحسين القدرة على استقطاب الاستثمارات الخارجية.
- إعادة الثقة في قدرة الدولة على البرمجة والتخطيط وعلى اعتماد المقاربة التشاركية في الشأن التنموي.
- تصويب الاستثمارات العمومية نحو المشاريع التنموية ذات الأثر والمردودية الثلاثية: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- التحسن المنتظر بعلاقة مع إجراءات المرسوم 68 المتعلق بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والمشاريع الخاصة.
- الأخذ بعين الاعتبار للضغوطات على المالية العمومية.

الاستثمارات العمومية المقترحة من الجهات والوزارات

المقترحات الجهوية والقطاعية

بلغت المقترحات الجهوية 38.296 م د :

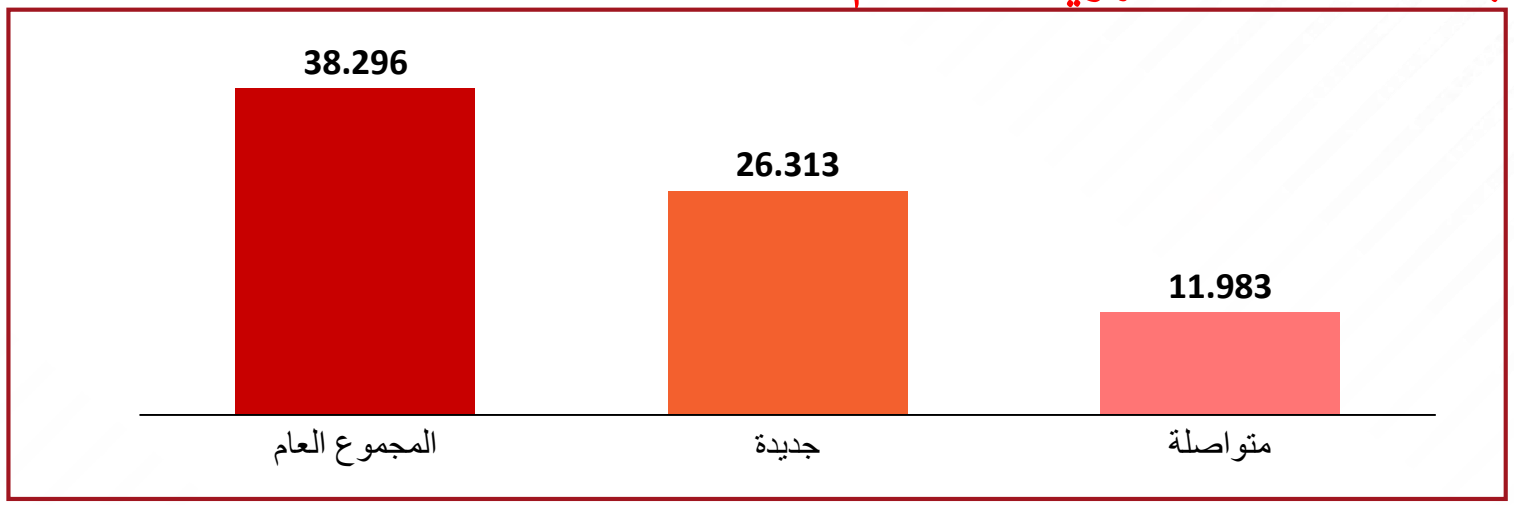

بلغت المقترحات القطاعية 41.089 م د :

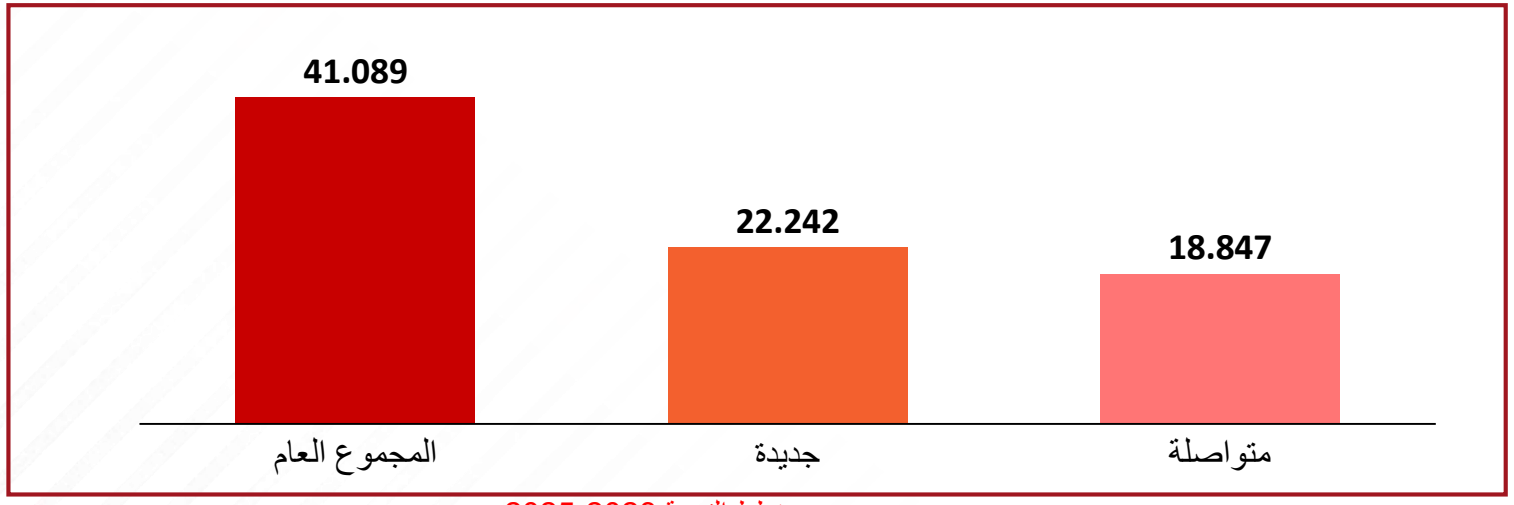

أشغال المقاربات بين المقترحات الجهوية والقطاعية لإعداد المخطط التنموي 2023-2025

- في إطار استكمال **المرحلة الثالثة** من إعداد المخطط التنموي 2023- 2025، عقدت وزارة الاقتصاد والتخطيط سلسلة اجتماعات مع كافة الولايات على امتداد **ستة أسابيع** من **05 أوت إلى 16 سبتمبر 2022** بمدينة الثقافة بتونس وشارك في أشغالها السيدة والسادة الولاة وأعضاء المجالس الجهوية والإطارات الجهوية وممثلي المنظمات الوطنية والوزارات.

- مثلت هذه الجلسات، مرحلة تمهيدية في اتجاه مزيد تعميق التشاور بين الجهات والقطاعات لتبويب المشاريع المقترحة حسب الأولوية القصوى وقابلية التنفيذ والقدرة على تحقيق المردودية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المالية المتاحة للدولة في ضوء الصعوبات الراهنة.

الاستثمارات العمومية المقترحة خلال فترة المخطط 2023-2025

يقتضي العمل التنموي، رغم الضغوطات المسلطة على المالية العمومية، مزيد دعم الاستثمارات العمومية وخاصة بالنسبة للمشاريع ذات المردودية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتي من شأنها تحفيز الاستثمار وتوفير المناخ الملائم للمبادرة الخاصة وإحداث مواطن الشغل إلى جانب تلبية حاجيات المواطنين وإعادة كسب الثقة بين المواطن والدولة.

الاستثمارات العمومية الضرورية للفترة 2023-2025:
38,2 مليار دينار

- **11,2 مليار دينار** عن طريق المؤسسات العمومية
- **27 مليار دينار** عن طريق ميزانية الدولة
  - يخصص القسط الأوفر منها (18,8 مليار د) لإتمام إنجاز المشاريع المتواصلة

السنة	2023	2024	2025
الاستثمارات (مليار دينار)	6	8,5	12,5

65 % من الطلبات الوطنية

الأهداف الكمية

الأهداف الكمية

الإنتاج والنمو	• تحقيق معدل نمو خلال فترة المخطط في حدود نسبة **2,1%** • الارتقاء بالدخل الفردي من 13624 د خلال سنة 2023 إلى 16145 د سنة 2025.
الاستثمار	• الارتقاء بنسبة الاستثمار الجملي الى **17.8%** من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2025. • الترفيع في **حصة الاستثمار الخاص** إلى **57,6%** من الاستثمارات الجملية في أفق **2025**.
التصدير	• **تطور المجهود التصديري ليبلغ 45%** من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2025. • التحكم في العجز التجاري من خلال استحثاث تطور الصادرات بنسق يفوق تطور الواردات.
سوق الشغل	• التقليص من نسبة البطالة من 15,3% سنة 2022 إلى 14% سنة 2025

أهم الأهداف الاجتماعية

- مقاومة الفقر والتماسك الاجتماعي
- التصدي للفشل والانقطاع المدرسي
- دعم التشغيل
- دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني
- التنمية الجهوية: دعم المنظومات الاقتصادية

مقاومة الفقر والتماسك الاجتماعي

مقاومة الفقر والتماسك الاجتماعي

- الترفيع في المنحة المسندة للعائلات التي تحتضن أطفال في إطار الإيداع العائلي من 200 دينار إلى 300 دينار.
- صرف منحة بـ30 د لفائدة الفئة 0-18 سنة من أبناء العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل المسجّلة ببرنامج الأمان الاجتماعي.
- توسيع قائمة المنتفعين بالمنحة الشهرية القارة (200 د) المسندة للعائلات الفقيرة لأكثر من 300 ألف عائلة في أفق 2025
- تسوية وضعية عملة الحضائر بإدماج 5000 منهم سنويا بداية من سنة 2023
- إحداث خطّ لتمويل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بـ 30 م د مخصصة على موارد الصندوق الوطني للتشغيل لإسناد قروض بشروط تفاضلية خلال الفترة 2022- 2024 (10 م د سنويا) .
- تمويل 3000 مشروع نسائي في إطار برنامج رائدات مع إعطاء الأولوية لتمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة.
- مساندة وتشجيع الباعثين الشبان على بعث مشاريعهم الخاصة في إطار البرنامج الجهوي للتنمية عبر إسناد قروض حسنة بدون فائض في حدود 3 آلاف دينار للمنتفع.
- مضاعفة الاعتمادات المخصصة لدعم موارد الرزق المدرجة ضمن تدخلات البرنامج الجهوي للتنمية من 5 الى 10 م د سنويا.

التصدي للفشل والانقطاع المدرسي

- إحداث فروع جهوية لمدرسة الفرصة الثانية بكل المندوبيات الجهوية للتربية لتعميم الخدمات المقدّمة لفائدة المنقطعين من الفئة العمرية 12 – 18 سنة وذلك في إطار استكمال الخطة الاستراتيجية للتصدي لظاهرة الانقطاع المدرسي.
- تطوير نظام معلوماتي للتعرف على التلاميذ المهددين بالانقطاع المبكر عن الدراسة بالاعتماد على التكنولوجيات الحديثة (تمّ تركيز جهاز كشف مبكّر مرقمن للتّلاميذ المهدّدين بالفشل الدّراسي والانقطاع المدرسي في نسخة تجريبية بالاعتماد على المعطيات المتوفرة بوزارة التربية).
- تركيز مكاتب الاصغاء ومرافقة التلاميذ قصد الوقاية من الانقطاع المبكر عن الدراسة وحماية المراهقين من المخاطر الصحية والانزلاقات السلوكية وتكثيف الاخصائيين النفسيين بالمندوبيات الجهوية للتربية.
- تعميم اعتماد المعرف الوحيد للشبان المسجلين بمراكز التكوين الراجعة بالنظر لوزارة التكوين المهني ووزارة الشؤون الاجتماعية عبر آليات تبادل المعطيات.

التقليص في نسب الانقطاع في الابتدائي سنة 2025 إلى 1%
مقابل 1.2% سنة 2022

التقليص في نسب الانقطاع في الاعدادي سنة 2025 إلى8.8%
مقابل 9.3% سنة 2022

التقليص في نسب الانقطاع في الثانوي سنة 2025 إلى 9.3%
مقابل 9.6 % سنة 2022

دعم التشغيل

التشجيع على الاستثمار في القطاعات الواعدة والمتجددة وذات الطاقة التشغيلية المرتفعة والقيمة المضافة العالية

الرفع من القدرة التشغيلية للمؤسسات والاستجابة للطلب الاقتصادي من الكفاءات

- دعم التشغيل والإدماج المهني بالعمل على حسن توظيف جملة الحوافز والامتيازات التي يوفرها الصندوق الوطني للتشغيل لدعم الانتداب المباشر ودعم برامج الإدماج المهني وتطوير الكفاءات داخل المؤسسة.
- دعم المبادرات الجهوية في مجال التشغيل

تحسين تشغيلية الباحثين عن شغل وتثمين الرأس المال البشري

- تطوير آليات التكوين التكميلي والمرافقة للباحثين عن شغل لتحسين تشغيليتهم.

دفع المبادرة الخاصة

- ترسيخ ثقافة المبادرة من خلال تطوير المنظومة التعليمية والتكوينية
- تطوير المرافقة خلال كامل مراحل المشروع ولفائدة مختلف أصناف الباعثين
- تيسير النفاذ الى التمويل وإلى السوق

دعم البعد الدولي في السياسة الوطنية للتشغيل

- تحسين حوكمة هجرة العمل
- تنظيم الوساطة وعمليات استكشاف واستغلال عروض الشغل الدولية

التقليص من نسبة البطالة من 15,3 % سنة 2022 الى 14% سنة 2025

دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافدا للتنمية

استكمال دعائم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من أجل إرساء منوال اقتصادي مُدمج

- مراجعة شروط الانخراط في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني
- إرساء حوكمة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني
- التشجيع على الاستثمار في الاقتصاد الاجتماعي التضامني
- تفعيل خطوط التمويل التفاضلية واعداد دراسة جدوى لإحداث بنك تعاضدي

تثمين المنظومات الخصوصية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني من أجل دفع التنمية الترابية والانتقال إلى الاقتصاد المنظم

- تطوير مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المجال الفلاحي في اتجاه الرفع من مردوديتها.
- تطوير مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في قطاع الصناعات التقليدية.
- تعزيز دور تعاضديات التجارة والاستهلاك من أجل المساهمة في التحكم في الأسعار.
- تفعيل مقتضيات الفصل 109 مجلة الجماعات المحلية لدعم الاقتصاد التضامني على المستوى المحلي.
- تفعيل المرسوم عدد 15 لسنة 2022 المتعلق بالشركات الأهلية في اتجاه دفع التنمية المحلية.

التنمية الجهوية: دعم المنظومات العنقودية (Clusters)

- وضع **خارطة أقطاب جهوية متخصصة للمنظومات الاقتصادية.**
- تطوير **المنظومات الاقتصادية وسلاسل القيمة** في قطاعات زيت الزيتون والفستق والتين الشوكي والتمور واللحوم الحمراء والزراعات الجيوحرارية ومنتوجات الصيد البحري والمواد الإنشائية والمنجمية والبيوتكنولوجيا.
- النهوض بالقدرة التنافسية **بتحسين الجودة والابتكار والتجديد** والترفيع في **المحتوى التكنولوجي** عبر مزيد دعم الشراكة مع هياكل التكوين والتعليم العالي والبحث العلمي وهياكل المساندة.
- اعتماد "**علامة تسويق** " خاصة للمنتجات المحلية.
- تسهيل تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمثل الأساس لإستراتيجية **العناقيد الاقتصادية.**

تسريع نسق إنجاز المشاريع

أبرز إشكاليات تنفيذ المشاريع العمومية وأهم الحلول الواردة بالمرسوم عدد 68 لسنة 2022 لمعالجتها

الإشكاليات	الإجراءات الواردة بالمرسوم
1.تعطل إنجاز عديد المشاريع العمومية نظرا لضعف المتابعة والتنسيق والتحكيم	1.إحداث لجنة عليا يترأسها رئيس الحكومة أو من ينوبه تعنى بفض إشكاليات المشاريع العمومية المعطلة
2.طول آجال اعداد وتنفيذ المشاريع العمومية الممولة من قبل الهيئات والمؤسسات الأجنبية نتيجة ازدواجية الرقابة المسبقة للجان الصفقات والجهة الممولة	2.حذف الرقابة المسبقة للجان الصفقات على المشاريع العمومية المموّلة بموارد خارجية مع إحداث وحدة للتدقيق في الصفقات المعنية (رقابة لاحقة)
3.عدم احترام روزنامة انجاز المشاريع العمومية نتيجة تعدد المتدخلين فيها	3.إمكانية اعتماد صيغة "المفتاح في اليد" لإنجاز المشاريع العمومية
4.طول آجال وتعقد إجراءات تغيير صبغة الأراضي الفلاحية المقامة عليها المشاريع العمومية	4.ضبط الإجراءات الإدارية المتعلقة بتغيير صبغة الأراضي الفلاحية لفائدة المشاريع العمومية بمدة أقصاها 3 أشهر من تاريخ استيفاء الشروط المطلوبة

أبرز إشكاليات تنفيذ المشاريع العمومية وأهم الحلول الواردة بالمرسوم عدد 68 لسنة 2022 لمعالجتها

الإشكاليات	الإجراءات الواردة بالمرسوم
5. تأخر انطلاق إنجاز عديد المشاريع العمومية نظرا لتعدد التراخيص الادارية	5. استثناء أنشطة وحدات صناعة الخرسانة الإسفلتية والإسمنتية ووحدات خلط مواد الحصى المركزة وقتيا وحصريا لإنجاز المشاريع العمومية من الترخيص المتعلق بانتصاب المؤسسات التي ينشأ عنها خطر أو ضرر على أمن وصحة المجاورين
6. تعطل انجاز المشاريع العمومية نتيجة غياب التمويلات اللازمة	6. إمكانية إعلان طلبات العروض مع تقديم مقترح تمويل من قبل العارضين
7. ضعف نسب التأطير ونقص الموارد البشرية واللوجستية في مختلف المؤسسات والإدارات العمومية الجهوية	7. إمكانية اللجوء إلى مكاتب المساندة الفنية لمساعدة المشتري العمومي في مراحل إعداد وتنفيذ المشاريع العمومية

شكرا